الصباح AL-SABAH

آراء النواب تباينت حيال المساءلة بين من يصفها بالشخصانية

انتهاء استجواب حمدان العازمي لحمد الجابر بتقديم

العازمي: تراجع الوزير عن قراره بشأن دخول المرأة السلك العسكري يعتبر "ازدواجية وتناقضا"

مرزوق الغانم مترئساً جلسة مجلس الأمة أمس

سمو رئيس مجلس الوزراء ملوحاً للحضور

كتب : أحمد الهديبان

انتهى استجواب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ حمد الجابر بصفته المقدم من النائب حمدان العازمي،بإعلان رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم تقدم 10 نواب بطلب لطرح الثقة بنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ حمد الجابر.

وقال الغانم إن النواب الموقعين على الطلب هم شعيب المويزري وثامر السويط ومبارك الحجرف والدكتور أحمد العازمي وخالد العتيبي والدكتور عبدالكريم الكندري ومرزوق الخليفة وفارس العتيبي والصيفي الصيفي ومحمد المطير.

وأوضح أنه "وفقا للمادة "102" من الدستور والمادة "144" من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة لا يجوز للمجلس أن يصدر قراره في هذا الطلب قبل سبعة أيام من تقديمه" مضيفا "وعليه سيتم التصويت على طلب طرح الثقة في جلسة خاصة يوم الأربعاء الموافق 26 يناير الحالي".

ورفع رئيس مجلس الأمة جلسة المجلس العادية على أن تستكمل صباح اليوم الأربعاء.

وكان افتتح رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم الجلسة العادية أمس الثلاثاء المنعقدة لمناقشة بنود جدول الأعمال.

واستهل المجلس أعمال جلسته ببنود التصديق على المضابط والأسئلة والرسائل الواردة.

ثم انتقل إلى بند الاستجوابات للنظر في استجواب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ حمد الجابر بصفته المقدم من النائب حمدان العازمي.

وقال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم إن النائب حمدان العازمي تقدم في الرابع من يناير الجاري بهذا الاستجواب الموجه إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع بصفته.

وأوضح الغانم أنه عملا بنص المادة "135" من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة تم إبلاغ الوزير بالاستجواب فور تقديمه وأدرج على جدول أعمال الجلسة.

وبين أن وزير الدفاع تقدم الأحد الماضي بطلب استيضاح مضيفا أنه تم الرد عليه أمس الأول من قبل النائب المستجوب.

وذكر أنه طبقا لنص المادة المذكورة لا يجوز مناقشة الاستجواب إلا بعد ثمانية أيام من يوم تقديمه وذلك في غير حالة الاستعجال وموافقة الوزير مبينا أنه يجوز لمن وجه إليه الاستجواب طلب مد هذا الأجل إلى أسبوعين على الأكثر فيجاب إلى طلبه.

ولفت إلى أنه يجوز بقرار من مجلس الأمة التأجيل لمدة مماثلة ولا يجوز التأجيل لأكثر من هذه المدة إلا بعد موافقة أغلبية أعضاء المجلس.

وخاطب الغانم نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع بسؤاله "هل ترغب بمناقشة الاستجواب أم تطلب التأجيل" فأجاب بالقول "جاهز لمناقشة الاستجواب.

وبدأ المجلس بمناقشة الاستجواب الموجه إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ حمد الجابر بصفته المقدم من النائب حمدان العازمي بعد أن أبدى الوزير استعداده للمناقشة.

كان يفترض بالمستجوب قبول عدد كبير من أبناء الكويتيات في السلك العسكري وليس المرأة

●●●●

الوزير لم يقم بدوره في استرداد المال العام ويجب على ممثلي الأمة تحمل مسؤولياتهم أمام الشعب

وعكة مفاجئة تدخل الأمين العام للمجلس إلى المستشفى والغانم يطمئن: لله الحمد حالته مستقرة

تعرض الأمين العام للمجلس عادل اللوغاني لوعكة صحية مفاجئة تسبب له بحالة إغماء وأدت إلى نقله إلى المستشفى.

وطمأن رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم إلى استقرار الحالة الصحية للأمين العام ،قائلا على حسابه الشخصي في "تويتر" بعد زيارته في المستشفى الأميري وعدد من النواب "لله الحمد حالة أخي الأمين العام مستقرة، ونسأل الله أن يخرج من المستشفى سالما معافى في أقرب وقت".

وكان الغانم قد رفع الجلسة لمدة ربع ساعة بعد تعرض الأمين العام عادل اللوغاني للإغماء خلال الجلسة وتم تدخل الطاقم الطبي ونقله إلى المستشفى.

يذكر إن النواب أسامة الشاهين ود. حمد المطر ود. عبيد الوسمي قد توجهوا إلى المستشفى للاطمئنان على صحة الأمين العام عادل اللوغاني.

الغانم وعدد من النواب يطمئنون على اللوغاني

الوزير لم يلتزم بقرارات "الوزراء" و"الخدمة المدنية" بأولويات التوظيف للكويتيين وتطبيق الإحلال

واعتلى النائب المستجوب يمين منصة الرئاسة فيما اعتلى الوزير يسار منصة الرئاسة.

وقال النائب حمدان العازمي إن "تراجع نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ حمد الجابر عن قراره بشأن دخول المرأة الكويتية السلك العسكري بانتظار الفتوى الشرعية يعتبر "ازدواجية وتناقضا".

وأضاف العازمي أن هناك أيضا "دعوات صدرت من مشايخ وحينها لم يتنازل عن قراره لكنه تراجع بعد ذلك".

وذكر أن طلب الاستيضاح الذي تقدم به الوزير المستجوب واستفسر فيه عن موانع التحاق المرأة بالسلك العسكري "يتبين لي من خلاله أنه لم يقرأ صحيفة الاستجواب".

واعتبر أنه كان يفترض بالوزير المستجوب قبول عدد كبير من أبناء الكويتيات في السلك العسكري وليس أن تلتحق المرأة بالسلك العسكري.

على صعيد آخر رأى النائب العازمي أن الوزير المستجوب "تجاهل توصيات ديوان المحاسبة ولجنة التحقيق بشأن صفقة "يوروفايتر" وعدم اتخاذه أي إجراء تجاهها" رغم أنها على حد وصفه "قضية مال عام ويجب أن نصونه وتلك الصفقة تعد من أكثر الصفقات العسكرية غموضا في التاريخ الكويتي".

وذكر أن الكويت تسلمت في عهد الوزير المستجوب أول طائرتين من صفقة "يوروفايتر" من إجمالي 28 طائرة بقيمة 7ر759 مليارات يورو "نحو 9ر8 مليارات دولار" معربا عن استيائه ل"تضخم قيمة الصفقة المالية مقارنة بالصفقات المالية التي حصلت عليها دول خليجية أخرى لذات نوع الطائرات".

وألقى باللائمة على الوزير المستجوب بشأن "عدم محاسبة المتسببين في الصفقة سواء أعضاء لجنة طائرات يوروفايتر وأعضاء الجهاز المركزي للمناقصات العامة" كما أبدى استغرابه من "وجود لجنة تحقيق وزارية بدأت عملها منذ أكثر من ثلاث سنوات وإلى الآن لم تنته منه".

كما بين أن ديوان المحاسبة أصدر توصيات تتعلق بضوابط رقابية بشأن أي صفقة بيع أو شراء لوزارة الدفاع.

وأضاف أن "نسبة 95 بالمئة من مخالفات ديوان المحاسبة لم يتم حتى الرد عليها إضافة إلى طلب لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية من وزارة الدفاع معالجة المخالفات الواردة من ديوان المحاسبة إلا أن الوزارة لم تقم بحل عدا 3 بالمئة من إجمالي المخالفات".

وأشار العازمي إلى موافقة مجلس الأمة في جلسة 13 يناير 2016 على قانون بالإذن للحكومة في أخذ مبلغ من المال الاحتياطي العام قدره ثلاثة مليارات دينار "نحو 10 مليارات دولار" لوضع ميزانية استثنائية لفترة عشر سنوات مالية لتعزيز الدفاع في البلاد وذلك بمداولتيه الأولى والثانية.

وأضاف أنه حتى هذه اللحظة ورغم مرور حوالي ست سنوات على إقرار هذه الميزانية فإن وزارة الدفاع تمارس "التسويف" وتتجاهل إصدار الحساب الختامي لهذه الميزانية الأمر الذي يثير "الشبهات" حول هذه الميزانية الاستثنائية.

وبين أن "الحساب الختامي أرسل قبل أسبوعين والوزير المستجوب أرسل الميزانية عن طريق المجلس الأعلى للدفاع وليس مجلس الوزراء".

ولفت العازمي إلى توجيه 156 سؤالا برلمانيا من قبل نواب مجلس الأمة لم يجب على 51 سؤالا منها و24 سؤالا اعتبرها سرية.

على صعيد آخر رأى أن الوزير المستجوب لم يلتزم بقرارات مجلس الوزراء والخدمة المدنية بأولويات التوظيف للكويتيين وتطبيق سياسة الإحلال مبينا أن عدد الموظفين المقيمين في الوزارة بلغ 3976 موظفا مقابل 2600 موظفا كويتيا منهم 268 موظفا مقيما في مكتب الوزير والوكلاء والوكلاء المساعدين إضافة إلى وجود مستشارين مقيمين برواتب عالية.

كما أبدى استياءه ل"عدم وجود مؤهلات وشهادات لعدد من الوظائف الفنية المهمة في الجيش".

ورد ووزير الدفاع قائلا ان موقع عمل المرأة بالجيش سيكون في هيئة الخدمات الطبية والهندسية والفنية وباقي التخصصات الفنية التي تعمل بها المرأة في الوقت الراهن.

جاء ذلك في كلمة وزير "الدفاع" في جلسة مجلس الأمة العادية عقب انتهاء النائب المستجوب حمدان العازمي من مرافعته أثناء مناقشة الاستجواب الموجه منه إلى الوزير بصفته ضمن بند الاستجوابات.

وقال الشيخ حمد الجابر انه بين وحدد في أكثر من تصريح بأن "فتح باب الالتحاق للمرأة الكويتية سيكون مقتصرا على العمل في هيئة الخدمات الطبية والخدمات المساندة وهي التخصصات التي تعمل بها المرأة حاليا في وزارة الدفاع فلم نأت بجديد ولم نتطرق إلى حمل السلاح".

وتابع قائلا "أؤمن بدور المرأة ورغم تأكدي من قرارنا إلا أنني أجلت انطلاق دورة التحاق المرأة الكويتية حتى ورود الآراء والضوابط الشرعية من قبل هيئة الفتوى بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية".

وأضاف ان القرار لم يغير من طبيعة عمل المرأة اذ لم يتطرق القانون لحمل السلاح وملاحقة الأعداء بل كان القرار واضحا محددا فيما يخص هذه التفاصيل.

وذكر ان "34 دولة إسلامية سمحت للمرأة بالالتحاق بالخدمة العسكرية منها دول عملت فيها المرأة في الأعمال الميدانية ومنها دول مجلس التعاون ونحن اقتصرنا عملها على مجالات محددة وفي مقدمة الدول التي سمحت للمرأة بالالتحاق بشرف الخدمة العسكرية قبلة المسلمين المملكة العربية السعودية".

ولفت إلى تحقيق القرار مميزات عديدة للمرأة الكويتية منها زيادة في البدلات والعلاوات الخاصة بالقطاع العسكري والاستفادة من قانون التقاعد الخاص بالعسكريين.

وقال "حققنا للمرأة المزايا والبدلات وجعلنا الأمر اختياريا وليس اجباريا أين الصدمة والإقحام في القرار".

وأوضح ان قرار دخول المرأة السلك العسكري لم يأت بجديد بل جاء لتنظيم قرارات سابقة والقرار السابق رقم 48 الصادر بتاريخ 21 يناير 1988 والذي يقضي بتعيين متطوعات في الجيش الكويتي للاستفادة من امكانياتهم في هيئة الخدمات الطبية والقطاعات المساندة.

وقال "لنا في العاملات في وزارة الداخلية وحرس المجلس القدوة والمثل في تمسك المرأة الكويتية بأحكام الشريعة ومراعاة عادات وتقاليد وضوابط المجتمع".

وعزا الشيخ حمد الجابر ما نسب إليه من قبل النائب المستجوب بعدم التعاون مع الأجهزة الرقابية إلى "غياب المتابعة والاطلاع من قبل النائب على الخطوات والإنجازات التي تم تحقيقها في هذا الجانب والتي تعكس الحرص والاهتمام بتحقيق أقصى درجات التعاون والاستجابة لجميع ما يرد من ملاحظات".

وقال انه تم تشكيل فرق عمل وزارية تابعة له مباشرة قامت بتسوية أرصدة العهد بالوزارة بمبالغ تصل إلى 853 مليون دينار كويتي "نحو 2ر8 مليارين دولار امريكي" وتسوية أرصدة الأمانات بمبلغ 867 مليون دينار "نحو 2ر8 مليارين دلاور".

وأضاف انه تم تسوية

28 طائرة "يوروفايتر" بقيمة 8.9 مليارات دولار هي صفقة ضخمة مقارنة بصفقات دول خليجية

●●●●

156 سؤالا برلمانيا من قبل النواب لم يجب على 51 منها و24 اعتبرها سرية

الجابر وسمو الرئيس محاطين بالنواب والوزراء في نهاية الاستجواب

النائب خالد العنزي معارضاً للاستجواب

والخليفة يتحدث مؤيداً